مجلس الشورى يدين انتهاك حرمة القرآن الكريم في معسكر غوانتانامو:

المجلس يشرع في دراسة نظام المرور ويدرس تقارير الأداء لعدد من الأجهزة الحكومية

شهدت جلسات مجلس الشورى خلال الشهر الماضي مناقشة عدد من الموضوعات ذات الأهمية للوطن والمواطن. فقد أدان مجلس الشورى بشدة ما تداولته وسائل الإعلام من معلومات تفيد بوقوع انتهاك لحرمة القرآن الكريم وتدنيس لآياته الشريفة في معسكر غوانتانامو في كوبا.

كما درس المجلس تقارير الأداء لعدد من الأجهزة الحكومية.

وفيما يلي أبرز ما دار في جلسات المجلس خلال الشهر الماضي.

دراسة مشروع نظام المرور

شرع مجلس الشورى خلال جلسته السابعة التي عقدها يوم الأحد ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد مناقشة مواد مشروع نظام المرور المقدم من لجنة الشؤون الأمنية بالمجلس.

وأبان معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك في تصريح صحافي عقب ختام أعمال الجلسة: أنه نتيجة للتطور الكبير الذي شمل مرافق الحياة في المملكة بعامة، وتطور شبكة الطرق بخاصة، كان لابد من تحديث نظام المرور الحالي الصادر عام ١٣٩١هـ، إلى نظام جديد يواكب متطلبات العصر ويسير بخطوات منسجمة مع التطور السريع في زيادة عدد السيارات والسائقين والطرق المتنوعة، ومجابهة ما نتج عن ذلك من مشكلات مرورية بالغة الخطورة، فجاء مشروع هذا النظام المقترح لتلبية طموحات المواطنين وتلافي أوجه القصور في النظام الحالي الذي وضع في ظروف زمنية واجتماعية وفنية مختلفة عن الوقت الراهن، لذا فقد بذلت لجنة الشؤون الأمنية في دراستها لهذا المشروع جهوداً كبيرة تمثلت في إعداد دراسة مقارنة بين مشروع

النظام وأنظمة المرور في عدد من الدول الأوروبية والأمريكية نفذتها إدارة الدراسات بالمجلس، كما قامت اللجنة بأخذ آراء المختصين بالأمن العام والإدارة العامة للمرور وملحوظاتهم، كما تم الاستعانة بالمرجعيات المتمثلة في الاتفاقيات والاستراتيجيات المرورية.

وأضاف معاليه أن هذا المشروع يتسم بالمرونة ووضوح المحتوى، وقد روعي فيه كل المستجدات من رسوم المركبات، ورسوم رخص القيادة وإيجاد تنظيم للنقاط حسب خطورة المخالفة، وكذلك وجوب استعمال حزام الأمان، وأيضاً إنشاء محاكم مرورية متخصصة، وإنشاء مجلس أعلى للمرور، وإنشاء كذلك جمعية أهلية للتوعية المرورية والحد من الحوادث، ويسعى المشروع إلى إيجاد نص نظامي باقتصار دور رجال دوريات المرور في الحوادث المرورية على تحديد المتسبب وإيقاع المخالفة بحق المخالف على أن تترك الإجراءات المالية والفنية والقضائية إلى جهات الاختصاص.

كما يتضمن المشروع اقتراح إلغاء عقوبة السجن لبعض مخالفات السير وتشديد الغرامات المالية وحجز المركبة مع بقاء المخالف تحت المسؤولية إذا ارتكب جرماً يستحق عليها السجن، كما تضمن مشروع المرور المقترح مادة تنص على التأمين الإلزامي، ومنع التفحيط، والمعالجات النظامية لخريجي مدارس تعليم قيادة السيارات، واستخراج رخص القيادة الدولية وتكوين لجان إدارية تتولى القيام بالأعمال المنوطة بالمحاكم المرورية في المدن التي لا توجد فيها محاكم مرورية.

وأكد الدكتور المالك أن المملكة تعد في طليعة دول العالم من حيث الاستنزاف البشري والمادي نتيجة لحوادث المرور، كذا من حيث الإنفاق على استيراد مختلف الأنواع من السيارات وقطع غيارها والتي تبلغ حوالي «١٣» مليار ريال سعودي، ويضاف إلى ذلك حوالي ضعف هذا المبلغ يدفع نتيجة لحوادث السيارات العاملة على الطرق التي تجاوزت أربعة ملايين سيارة في عام ١٤٢٤هـ، والتي تعادل هذه المبالغ مجتمعة ما ينفق في الميزانية السنوية على القطاعات الصحية والتنموية والاجتماعية، ولا شك أن هذه المبالغ تمثل هدراً كبيراً ومعوقاً رئيساً لخطط التنمية إذ تصل إلى «٨٠٪» من الناتج المحلي، وعلى الجانب البشري فالخسائر لا تعوض فقد وصلت نسبة الحوادث في عام ١٤٢٤هـ، عن العام الذي سبقه «١٧٪» نتج عنها وفيات وتيتم وترمل وإعاقات متنوعة قد تلازم المصابين مدى الحياة، ويأتي في مقدمة الأسباب عدم التقيد بالأنظمة والتعليمات المرورية والتهور في السير.

وقال معالي أمين مجلس الشورى: حرصاً من مجلس الشورى على مقدرات ومكتسبات الوطن البشرية والمادية قدم هذا المشروع الذي نأمل أن يكون في مشروع النظام التقيد به وتطبيق ما ورد فيه من عقوبات ما يحد من مخالفات وإصابات خطيرة.

وشرح بأن مشروع نظام المرور يحتوي على «٧٩» مادة بدأ المجلس في هذه الجلسة في مناقشتها والاستماع إلى مداخلات الأعضاء واقتراحاتهم حول المواد.

وأبان معالي الأمين العام أن المجلس سيواصل مناقشة مواد هذا المشروع في جلسات مقبلة بإذن الله تعالى.

وكان المجلس قد أنهى مناقشة مشروع نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية المقدم من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة قبل أن يبدأ في مناقشة نظام المرور.

وأوضح معالي الدكتور صالح المالك أن المجلس استكمل في هذه الجلسة مناقشة بقية مواد مشروع نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية والتي تتعلق بحقوق المشتري والتزاماته والانسحاب من العقد وإلغائه، والدفعات المقدمة على المشتري، وإلغاء الاتفاقيات الآجلة، وضبط مخالفات هذا النظام والتحقيق والفصل في المخالفات والعقوبات المترتبة على تلك المخالفات.

وأشار معالي الأمين العام إلى أن المجلس سيصوت على مواد هذا المشروع في جلسة قادمة بإذن الله بعد أن تقوم لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بإعداد ردها حول ما أثير من بعض الأعضاء من ملحوظات ومقترحات على مواد المشروع.

المجلس يكمل مناقشة تقارير الأداء السنوي للهيئة العليا للسياحة للأعوام الثلاثة الماضية

أكمل مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة التي عقدها يوم ١٤٢٦/٤/١هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد مناقشة تقارير الأداء السنوي للهيئة العليا للسياحة للأعوام الثلاثة الماضية.

وأبان معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك أن المجلس قد استمع في بداية مناقشاته إلى رد لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة على مداخلات الأعضاء واستفساراتهم حول التقارير مشيراً إلى أن المجلس قد أقر عدداً من التوصيات تصب في صالح تطوير السياحة الوطنية وتنميتها وبخاصة ما يتعلق بإعداد البرامج الإعلامية للتعريف بالسياحة الداخلية وتوعية المواطنين بأهميتها للاقتصاد الوطني، وكذلك التنسيق مع الخطوط الجوية العربية السعودية ووكلاء السفر لتشجيع الرحلات الجماعية للسياح من مواطنين وأجانب وتقديم أسعار تشجيعية للسكن وتذاكر السفر.

وانتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة التقرير المقدم من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن دراسة التقريرين السنويين لهيئة

الاتصالات وتقنية المعلومات للعامين الماليين ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، و١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

ووصف أمين عام مجلس الشورى مناقشات المجلس لهذين التقريرين بالوضوح والشفافية حيث تبين من تقرير الهيئة أن هناك فجوة كبيرة بين احتياجات السوق والمتوافر حالياً من هذه الخدمات مما يؤكد إمكانية دخول منافسين جدد في هذا القطاع.

وقال الدكتور صالح المالك: إن التقرير يرى أن هذه الفجوة ستستمر في المستقبل ما لم يتم تطبيق السياسات المعتمدة والمنظمة لقطاع الاتصالات كما أن النمو الاقتصادي المتوقع وزيادة عدد السكان سيسهمان في زيادة الطلب على خدمات الاتصالات وبناء على ذلك تم إعداد خطة لتحرير سوق الاتصالات في المملكة.

ورأى التقرير أن تأخذ الخطة بتقليل الفجوة بين متطلبات السوق ومعدل النمو لخدمات الاتصالات وبما يتلاءم مع معدلات النمو السكانية والاقتصادية وزيادة نسبة انتشار الخدمات وتقليل تكلفتها في مناخ مناسب وتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وحماية المصلحة العامة ومصالح مستخدمي الاتصالات.

وتابع معاليه يقول: إن من ضمن ما ناقشه المجلس ضرورة قيام هيئة الاتصالات بإلزام شركات الاتصالات بتقديم الخدمة الشاملة ونشر خدمات الاتصالات في المناطق النائية والوصول بنسبة انتشار الخدمات للمعدلات العالمية وتخفيض الأسعار بحيث يصل إلى درجة معقولة ومناسبة مع التأكيد على سرعة الانتهاء من تنظيم استخدام «الطيف الترددي» وذلك للمحافظة عليه بصفته ثروة وطنية.

وبعد ذلك طلبت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات مهلة للرد على مداخلات الأعضاء واستفساراتهم في جلسة قادمة بإذن الله.

وأفاد معالي أمين مجلس الشورى أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقرير من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة حول التقريرين السنويين لوزارة البترول والثروة المعدنية للعامين الماليين ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، و١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

وتناول النقاش بشأن التقريرين ما يتعلق بالبترول وشؤونه المتعددة وضرورة التأكد من احتياطيات البترول من خلال دراسة منهجية علمية وأن لا تكون زيادة الإنتاج وارتفاع الطلب على حساب الاحتياطي أو حرمان الأجيال القادمة من هذه الثروة الوطنية.

كما تضمنت المداولات قطاع الغاز وقطاع التعدين والثروة المعدنية وسياسات التخصيص لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص ورفع مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، واتضح من خلال التقرير أن نسبة العمالة السعودية في الشركات العاملة في قطاع البترول تتراوح بين ٨٣ بالمائة إلى ٩٨ بالمائة.

واختتم معالي الدكتور صالح المالك تصريحه مفيداً أن المجلس أجل التصويت على التوصيات المقترحة إلى أن تعد اللجنة ردها على مداخلات الأعضاء وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله.

حضر الجلسة رئيس المجلس الوطني السوداني أحمد الطاهر والوفد المرافق له الذي زار المملكة مؤخراً.

مجلس الشورى يدين انتهاك حرمة القرآن الكريم في معسكر غوانتانامو

أدان مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الأحد ٧ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، برئاسة معالي الشيخ الدكتور صالح ابن عبدالله بن حميد بشدة ما تداولته وسائل الإعلام من معلومات تفيد بوقوع انتهاك لحرمة القرآن الكريم وتدنيس لآياته الشريفة في معسكر غوانتانامو في كوبا.

وقد أصدر المجلس بياناً بذلك فيما يلي نصه:

«تابع مجلس الشورى باستياء شديد ما تداولته وسائل الإعلام من معلومات تفيد بوقوع انتهاك لحرمة القرآن الكريم وتدنيس لآياته الشريفة في معسكر غوانتانامو في كوبا. وإذ يستنكر المجلس هذا العمل الشنيع الذي يعد اعتداءً على مشاعر المسلمين ومقدساتهم ويستنكر في الوقت نفسه ما تمليه عليه واجباته ومسؤولياته كما يستذكر المكانة التي تمثلها بلاده المملكة العربية السعودية في قلوب المسلمين فهي قبلة بلاد الإسلام وحاضنة الحرمين الشريفين والمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة وهي مهد الرسالة ومنبع الإسلام من أجل ذلك كله فإن مجلس الشورى ليؤكد استنكاره الشديد لهذا الفعل الذي يعد إساءة لجميع المسلمين وامتهاناً لكتاب الله العزيز وخرقاً للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية التي تؤكد على احترام الديانات والمعتقدات وتسعى إلى تعزيز العلاقات بين المجتمعات ودعم التعاون بين أبنائها وشعوبها.

كما ينبه المجلس على وجوب الحذر من العبث بمشاعر هذه الجماهير المسلمة الكبيرة كما يوجه إلى تجنب الانزلاق في الصراع بين الديانات واستفزاز مشاعر ما يزيد عن مليار مسلم في كافة أرجاء الدنيا وليعلم أن الإسلام كبير بعقيدته وحامليها وعظيم في تاريخه وإنسانيته وشرعه وعدله وهو دين كبير وفاعل عبر تاريخه الطويل في جذور متعمقة عبر الشعوب والديار كما ينبه إلى أن هذه التصرفات الحاقدة أو الحمقاء إن ثبت وقوعها فإنها لاتخدم إلا المتطرفين وأصحاب النزعات والنفوس المريضة وترسخ الكراهية وتشحن النفوس بالبغضاء.

وبناء على هذا كله فإن المجلس يتوجه بمطالبة السلطات الأمريكية المختصة في حال

ثبوت ذلك بإجراء تحقيق عادل وشفاف في هذا الأمر واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المتسببين وإعلان ما يكون من محاسبة أو عقوبة وذلك ضماناً لعدم تكرار وقوعه واحتراماً لمشاعر المسلمين وحفاظاً على مقدساتهم ونشدانا للسلام في جميع أرجاء المعمورة.

وفي حال ثبوت ذلك فإن مجلس الشورى يطالب بالاعتذار للمسلمين من أجل سد الفجوة التي يحدثها مثل هذا العمل الذي يزيد من مساحات الكراهية ويباعد بين الشعوب ويفتح أبواب التحريض ويثير أسباب العنف.

ونسأل الله عز وجل أن يحفظ دينه ويعز كتابه وينصر أهل الحق إنه خير مسؤول وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم».

وفيما يتعلق بجدول الأعمال استمر المجلس في مناقشة مواد مشروع نظام المرور الذي بدأ مناقشته في جلسة سابقة.

وأبان معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك في تصريح عقب أعمال الجلسة أن المجلس واصل مناقشة نظام المرور ومن خلال مداخلات الأعضاء اتضح أهمية وحساسية هذا المشروع ورأى المجلس أن يأخذ مساحة كبيرة من النقاش للوصول للرأي السديد.

وأوضح معاليه أن المجلس سيواصل مناقشة بقية مواد هذا المشروع في جلسات مقبلة بإذن الله تعالى.

مناقشة التقرير السنوي لبنك التسليف

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية العاشرة التي عقدها يوم الاثنين ٨ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس المهندس محمود طيبة التقرير السنوي لبنك التسليف السعودي للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، المقدم من لجنة الشؤون المالية بالمجلس.

وأوضح معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك في تصريح عقب انتهاء أعمال الجلسة أن المجلس ناقش التقرير السنوي لبنك التسليف للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

وأكد أن البنك يقوم بدور اجتماعي مهم لشريحة من المواطنين تتمثل في ذوي الدخل المحدود ويقوم البنك أيضاً بدور تنموي إقراضي لرفع مستوى الأعمال المهنية والفنية المتخصصة.

وأبان معاليه أن المجلس أشاد بزيادة رأس مال البنك إلى ثلاثة آلاف مليون ريال والتي أعلن عنها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني مما أثلج صدور الجميع ولا سيما الشباب الذين سوف يستفيدون من هذه الزيادة في التدريب المهني وتم التأكيد على ضرورة استمرار زيادة ميزانية البنك الذي يسهم في رفع مستويات الحياة لذوي الدخل المحدود ويؤدي رسالته وبخاصة أن عدد الشباب في المملكة في تزايد مستمر وهم أكثر الفئات حاجة لقروضه. وقد ركزت مناقشات أعضاء المجلس على المطالبة بزيادة الإقراض المهني لتدريب الشباب كذلك على زيادة الأبحاث والدراسات والاهتمام بمهارات موظفي البنك ودعم المنشآت الصغيرة بالقروض الميسرة مثل الشراكات على طريق المرابحة والاستمرار في القروض الاستهلاكية إلا أن القروض المنتجة يجب أن تعطى نصيبها كاملاً ليكون هناك توازن في تمويل القروض للأغراض المختلفة.

وأكد الدكتور المالك أن مثل هذه البنوك عبارة عن صناديق للاحتفاظ بمدخرات الشعوب موضحاً أن الدعم المالي لبنك التسليف هو عين الصواب ولابد من دعم المنشآت الصغيرة من خلال إقراضها من البنك لما في ذلك من مكافحة للبطالة التي تعد مطلباً ملحاً في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى.

كما بحث المجلس إيجاد وسائل فاعلة في التحصيل ليتمكن البنك من الاستمرار في الإقراض وكذلك العمل على تملك مقار فروع البنك بدلاً من استئجارها لما يعود عليه من توفير لميزانية البنك.

ولاحظ المجلس من خلال مناقشة تقرير بنك التسليف أن نشاطه في تأمين سيارة الأجرة والقروض المهنية لا يرقى إلى مستوى الطموح لأن تنمية هذين النشاطين سوف تسهم في القضاء على البطالة.

ورأى المجلس من خلال مناقشة التقرير أهمية دراسة إمكانية رفع سقف الإقراض للأغراض المهنية والتدريبية ولابد من تطوير آلياته وكذا مواكبة المستجدات المعاصرة وتوسيع مجالات الإقراض ليشمل الشباب الراغبين في الالتحاق بالبرامج الدراسية التأهيلية التي تقدمها كليات خدمة المجتمع في بعض الجامعات وغيرها من المراكز التعليمية الأخرى.

وأشار معالي الأمين العام للمجلس إلى أنه لما لمداخلات الأعضاء وتوصياتهم من أهمية كبيرة فقد طلب نائب رئيس لجنة الشؤون المالية بالمجلس المهندس أسامة كردي طلب تأجيل رد اللجنة عليها ريثما يجتمع أعضاؤها ويناقشون مداخلات وملاحظات وتوصيات الأعضاء المهمة والأخذ بما يمكن أن يضاف إلى التقرير قبل أن يعتمد رسمياً من المجلس ويرفع للمقام السامي.

بعد ذلك أكمل المجلس مناقشة التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، واستمع لرئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية والشباب الدكتور علي الخضيري وزملائه، وقد وافق المجلس على التوصيات المتمثلة في توسيع قاعدة المشاركة النسائية في مناشط الدارة والاستمرار في دعم بند الأبحاث والدراسات والمناشط المعملية.

وأفاد معالي الدكتور صالح المالك أن

المجلس استمع أيضاً لتقرير رئيس لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالعزيز الربيعة عن إنجازات ديوان المظالم عن العامين الماليين ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، و١٤٢٣/١٤٢٤هـ، المعد وفقاً للمادة ٢٩ من نظام مجلس الوزراء التي تتضمن أن تقوم الجهات الحكومية برفع تقرير سنوي إلى رئيس مجلس الوزراء عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية الماضية وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها.

وقد تضمنت المناقشات أن على ديوان المظالم أن يسرع في البت في القضايا التي مضى عليها سنوات طويلة ورأى المجلس أن يزود الديوان مجلس الشورى بما أنجزه من قضايا وتلك القضايا التي ما زالت تحت النظر كما طلب المجلس ضرورة الإسراع في اعتماد وثائق التحكيم.

وأشار الدكتور المالك إلى تأكيد المجلس على دعم ديوان المظالم إدارياً وفنياً ومادياً حتى يستطيع أن يؤدي دوره في سرعة البت في القضايا التي يطول النظر فيها لعدم وجود الدوائر المساعدة.

كما طالب المجلس خلال مناقشاته لتقرير ديوان المظالم وجوب تملك المقار المخصصة والتخلص من المباني المستأجرة من خلال تخصيص الاعتمادات اللازمة في الميزانية لتأمين مبان مناسبة تستطيع أن تستوعب حاجة الديوان كماً ونوعاً، وكذلك تطوير التقنية واستقطابها لاستخدامها على المدى البعيد في كل أغراضه حتى يتمكن الديوان أن يحقق أهدافه.

وأوضح معاليه أن المجلس أجل النظر في التوصيات التي قدمتها اللجنة وإعطاء أعضائها فرصة مناقشة مداخلات وملاحظات الأعضاء والإجابة عليها في جلسة مقبلة بإذن الله تعالى.

ثم استمع المجلس إلى التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد المدني للعام ١٤٢٣هـ، و١٤٢٤هـ، الذي تلاه رئيس لجنة الأنظمة والإدارة والعرائض الدكتور فهاد الحمد وجاءت مداخلات الأعضاء متضمنة أن تتصف تقارير المؤسسة بالشفافية والإفصاح ونشر بيانات مالية مع الإيضاحات ولا سيما أن المؤسسة لها اهتمامات بتنمية الاقتصاد الوطني مثلها مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأن تخضع المؤسسة في حساباتها لنفس المعايير التي تخضع لها المؤسسات العامة.

كما ناقش المجلس الزيادة الكبيرة في إيرادات المؤسسة في هذا العام عن العام الذي سبقه وما هي مصادر هذه الزيادة، وأكد المجلس على المؤسسة أن تزيد من استثماراتها على الصعيد المحلي والنظر في زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي وبخاصة العسكريين القدامى والإسراع في صرف المعاشات التقاعدية مباشرة بعد الإحالة للتقاعد دون أن تكون هناك فجوة زمنية.

وقد أجل المجلس مناقشة توصيات اللجنة إلى جلسة قادمة بإذن الله تعالى.

الانتهاء من مناقشة مشروع نظام المرور

أنهى مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية عشرة التي عقدها يوم الأحد ١٤ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس المهندس محمود بن عبدالله طيبة مناقشة مشروع نظام المرور الذي كان المجلس قد بدأ في مناقشته في جلسة سابقة.

وأبان معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك في تصريح صحافي عقب ختام أعمال الجلسة أن المجلس انتهى من مناقشة نظام المرور بعد أن قام المختصون بتدوين مداخلات الأعضاء وملحوظاتهم ومقترحاتهم.

وقد وعد رئيس لجنة الشؤون الأمنية بالمجلس اللواء الدكتور صالح الزهراني بأن اللجنة ستقوم بالقراءة الثانية للنظام وأخذ مقترحات أعضاء المجلس في الحسبان تمهيداً لرفع النظام إلى المجلس في جلسة قادمة ليأخذ طريقه إلى التصويت عليه مادة مادة، ومن ثم يرفع إلى المقام السامي وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام المجلس.

بعد ذلك شرع المجلس في مناقشة مشروع نظام تعرفة الطيران المدني المقدم من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات حيث قام المهندس عبدالرحمن اليامي رئيس اللجنة بتلاوة التقرير وتوضيح كثير من مسوغات هذا النظام وأهدافه وأغراضه.

كما أوضح التقرير أن مشروع النظام قد تم رفعه للمقام السامي وصاحب السمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ثم أحيل إلى مجلس الشورى لدراسته.

وأكد معالي الدكتور صالح المالك أن هذا النظام يعنى بتجديد فئات رسوم الملاحة الجوية ورسوم الخدمات التي يتم تحصيلها من شركات الطيران ووكلائها وجميع المستفيدين الآخرين كما أنه يحدد إيجارات المساحات التجارية والمرافق الاستثمارية في مطارات المملكة وسوف يستمر المجلس بمناقشة مشروع النظام في الجلسات القادمة إن شاء الله.

المجلس يناقش تقارير الأداء لعدد من الأجهزة الحكومية، ويطالب بإعادة النظر في سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس

استهل مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية عشرة التي عقدها يوم الاثنين ١٥ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس المهندس محمود بن عبدالله طيبة بمناقشة تقرير الأداء السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، والمقدم من

لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية والشباب.

وأبان معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك في تصريح عقب الجلسة أن المجلس استمع لتقرير اللجنة الذي قدمه رئيسها الدكتور علي الخضيري تناول خلاله عدداً من إنجازات مكتبة الملك فهد الوطنية وخدماتها التي تقدمها لمرتاديها والمستفيدين من أعمالها.

وأكد المجلس ضرورة دعم المكتبة وسد احتياجاتها ولا سيما ما يتعلق بتطوير موقع المكتبة على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وتقديم مزيد من الخدمات والتسهيلات من خلاله وتشجيع الباحثين ورواد المكتبة لاستخدامه.

وتدارس المجلس أهمية إقامة ندوات ومحاضرات تولي الجوانب والاهتمامات الثقافية والعلمية وخاصة ما يتعلق بنشر ثقافة المكتبات بين أفراد المجتمع وفئاته وأفراد أقسام خاصة للمرأة لتشجيعها على ممارسة النشاط الثقافي والمكتبي وتنمية إدراكها الثقافي والعلمي باعتبارها مسؤولة عن تربية أجيال المستقبل.

وأفاد أمين عام المجلس أن التقرير أبرز موافقة الحكومة على اعتماد مبلغ ٢٦٠ مليون ريال لإقامة المبنى الجديد للمكتبة وتجهيزاته وأثاثه لبناء صرح ثقافي يتناسب مع مكانة المكتبة الوطنية للمملكة.

وقد طلبت اللجنة مهلة للرد على مداخلات الأعضاء وذلك في جلسة قادمة إن شاء الله.

وانتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة تقرير وزارة التعليم العالي والجامعات للعامين الماليين ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، و١٤٢٣/١٤٢٤هـ، والمقدم من لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي حيث قدم التقرير رئيس اللجنة الدكتور عبدالعزيز الثنيان وشرح محتوياته.

وأشار الدكتور المالك إلى أن أعضاء المجلس تفاعلوا مع التقريرين نظراً لخبراتهم الأكاديمية والجامعية وشهدت الجلسة عدداً من المداخلات بضرورة تعزيز الكفاءات البشرية الوطنية المؤهلة للدراسات العليا وتشجيع البعثات الخارجية للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه مع ضرورة إعطاء الجامعات الاستقلال المالي والإداري والصلاحيات المناسبة لأداء رسالتها وفقاً لما ترغبه الحكومة ويتطلع إليه المعنيون بالعمل الجامعي الأكاديمي مع زيادة المخصصات المالية للجامعات التي تم إنشاؤها حديثاً وضرورة الإفصاح والشفافية لبند الإيرادات الذي لم يظهر جلياً في تقرير الوزارة لبعض الجامعات.

وأشاد مجلس الشورى بجهود وزارة التعليم العالي والجامعات المختلفة بتقليص حجم مشكلة القبول في الجامعات السعودية مطالباً بالعمل على القضاء على هذه المشكلة.

وبين الدكتور صالح المالك أن المجلس ناقش ضرورة إعادة النظر في سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وفي بقية مؤسسات التعليم العالي بما يساعد على ترغيبهم في البقاء في سلك التعليم العالي، واستقطاب أعضاء جدد وتفادي تسرب أعضاء هيئة التدريس إلى العمل خارج الجامعات في مجالات لا تتناسب وتخصصاتهم مما يعد هدراً للطاقات الوطنية المؤهلة.

وشدد مجلس الشورى على أهمية تسليم الطلاب مكافآتهم بشكل شهري ومنتظم وعلى ضرورة دراسة أوضاع الطلاب السعوديين الذين يدرسون على حسابهم الخاص في الخارج وتذليل الصعوبات التي يواجهونها وربطهم بالملحقيات التعليمية لمتابعتهم ورعايتهم والتأكيد بفتح جامعات ذات تخصصات علمية هندسية وصحية وتطبيقية في المناطق التي لا توجد بها جامعات حالياً مع إعطاء الأولوية للمناطق الحدودية.

وركز المجلس على ضرورة تكثيف المشاركة الخارجية في الندوات والمؤتمرات العالمية بمن في ذلك أساتذة الشريعة الإسلامية الذين بإمكانهم إيصال رسالة الإسلام السمحة إلى العالم الخارجي.

ويحث المجلس أهمية تشجيع إنشاء الكليات والجامعات الأهلية الخاصة التي تؤهل الخريجين لسوق العمل وأهمية دعم رسوم الطلاب بنسبة محددة في التخصصات المطلوبة ورأى الأعضاء ضرورة دعم البحث العلمي وزيادة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وكذلك دراسة إمكانية رفع سن التقاعد لأعضاء هيئة التدريس.

وتابع المجلس مناقشة موضوعات منها تسهيل الترخيص للكليات الأهلية ودعمها بالمساعدات والقروض وعدم دخول الجامعات الحكومية منافساً للتعليم الجامعي الخاص وضرورة الاهتمام بالجامعات التخصصية تقنياً بمختلف المناطق وتهيئة ظروف السكن والرعاية الصحية بشكل يتناسب مع مكانة أساتذة الجامعات وتشجيعهم على الاستمرار في العمل الأكاديمي.

وتباينت وجهات النظر حول نقل قطاع الشؤون الثقافية من وزارة التعليم العالي إلى وزارة الثقافة والإعلام الذي أوصت به لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بيد أن كثيراً من أعضاء المجلس أوضحوا في مداخلاتهم عدم جدوى الفصل بين الثقافة والتعليم العالي.

وقد تم تأجيل البت في التقرير لحين إعداد اللجنة ردها على مداخلات الأعضاء ومداخلاتهم حوله.

وقال الدكتور المالك: إن المجلس وافق على اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية كوبا بعد أن استمع المجلس لتقرير من رئيس لجنة الشؤون الخارجية

الدكتور بندر العيبان.

وتتضمن الاتفاقية تشجيع التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وكذلك التعاون في مجالات العلوم والتقنية والثقافة والسياحة والرياضة والإعلام.

واعتبر الدكتور المالك أن مشروع هذه الاتفاقية يشكل إطاراً وآلية مناسبة وبخاصة في ظل رغبة كوبا وحرصها على تطوير علاقاتها مع المملكة وتوسيع أفق التعاون معها لا سيما أن لكوبا مواقف إيجابية من القضايا العربية، كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم تتعلق بالمشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية ونظيرتها في جمهورية الصين الشعبية. ووافق أيضاً في ختام جلسته على مذكرة مماثلة بين وزارة الخارجية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان.

دراسة ظاهرة الشيكات المرتجعة

بدأ مجلس الشورى جلسته الثالثة عشرة التي عقدها يوم الأحد ٢١ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد بالاستماع إلى تقرير تلاه معالي رئيس المجلس عن زيارة وفد المجلس برئاسة معاليه إلى كل من (كندا وجمهورية البوسنة والهرسك)، في المدة من (من ٨ إلى ١٤٢٦/٤/١٧هـ)، حيث ثمن الشيخ ابن حميد هذه الزيارة التي حظي الوفد فيها بترحيب وحفاوة كبيرة من هاتين الدولتين، واستقبل استقبالا رسمياً جسد أهمية الدور الذي تؤديه المملكة على الساحة الدولية. وبيّن معاليه مدى الأهمية التي تحملها هذه الزيارات في توثيق العلاقة بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة على المستويات كافة، حيث التقى الوفد خلال زيارتيه بكبار المسؤولين في الحكومة والبرلمان في الدولتين الصديقتين.

مؤكداً معاليه أن هذه الزيارة حققت الهدف المنشود منها بتنمية وتوثيق العلاقات مع الدول الصديقة في شتى المجالات وتحديداً على الصعيد البرلماني، وسبل تعزيز أواصر العلاقات الثنائية مبيناً أن المسؤولين في كندا والبوسنة والهرسك أثنوا على الدور البارز الذي تقوم به المملكة على الساحة الدولية منوهين بالجهود الجبارة التي بذلتها المملكة في مكافحة الإرهاب والإصلاحات التي تشهدها المملكة على مختلف الأصعدة والمستويات مشيدين بنجاح الانتخابات البلدية.

وأوضح الدكتور صالح بن حميد أن الوفد لمس خلال لقاءاته مع المسؤولين في الدولتين الحرص على تنمية العلاقات مع المملكة وتنشيط سبل التعاون وتعزيزها.

بعد ذلك استكمل مجلس الشورى مناقشة مشروع نظام تعرفة الطيران المدني الذي كان قد بدأ في مناقشته في جلسة سابقة.

وقد أبان معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك في تصريح صحفي عقب ختام أعمال الجلسة أن المجلس واصل مناقشة نظام تعرفة الطيران المدني، حيث جرى التطرق إلى أهمية التركيز على اقتصادية التكاليف وأن تحقق المطارات دخلاً للدولة بدلاً من أن تقوم الدولة بالصرف عليها وأن تكون الرسوم في المطارات متغيرة حسب المواسم ومنخفضة لجذب السياح وأن تكون الإجراءات مرنة لجذب شركات الطيران.

وأوضح معالي الأمين العام أن المجلس بعد أن أنهى مناقشة مواد المشروع أعاده إلى لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات التي تقدمت بالنظام للإجابة على مداخلات ومقترحات الأعضاء ولتقديم النظام في صورته المعدلة للتصويت عليه في جلسة قادمة.

وانتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة دراسة ظاهرة الشيكات المرتجعة المقدم من لجنة الشؤون المالية، حيث قام رئيس اللجنة منصور عبدالغفار بتلاوة التقرير وإيضاح كثير من عناصر الموضوع.

وأشار معالي الدكتور صالح المالك إلى أن المجلس أولى هذا الموضوع الحساس اهتماماً كبيراً وتركزت المناقشات حول ما دار في التقرير من قضايا متنوعة وتوصيات إيجابية، وأفاد التقرير أن الموضوع أخذ منعطفاً أكثر جدية بعد صدور برقية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الموجهة إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصورة منها لمعالي وزير التجارة، وقد تضمنت تلك البرقية أن الشيك لا يلقى قبولاً في معظم المعاملات التجارية نتيجة لسوء استخدامه أحيانا كما تضمنت البرقية أيضاً ضرورة سرعة اتخاذ إجراءات رادعة لعلاج هذه المشكلة.

وبعد دراسة هذا الموضوع في هيئة الخبراء ولاشتراك مجلس الشورى بحكم اختصاصه في دراسة هذا الموضوع واقتراح التوصيات الملائمة أحيل إلى المجلس من المقام السامي.

وأكد الدكتور المالك أن معالي رئيس المجلس الدكتور صالح ابن حميد علق على هذه الظاهرة مشيراً إلى أن هناك معاناة من قبل البعض حول مشكلة إصدار شيكات بدون رصيد وأن المجلس يجب أن يتصدى لهذه المشكلة ويوجد الحلول الجذرية لها.

وقد تضمنت المناقشات أنه لابد من تطبيق عقوبات رادعة لإزالة الخوف السائد من التعامل مع الشيكات وحصر التعامل مع الشيكات المصدقة.

وكعادة المجلس ممثلاً في لجانه المتخصصة استعانت لجنة الشؤون المالية بكثير من الجهات المعنية ذات العلاقة بالمشكلة

التي أسهمت في تصوير المشكلة واقتراح الحلول المناسبة.

وقد ركز المجلس على ضرورة تطبيق العقوبات على كل المخالفين لأن في ذلك ضماناً لضمور هذه الظاهرة وتقليصها إذ إنها صورة من صور الفساد الإداري التي تحرص الحكومة على محاربته وطالب بعض الأعضاء بضرورة التأكيد على عقوبة السجن والتشهير.

كما أكد المجلس في مناقشاته ضرورة التوعية بقواعد وأحكام إصدار الشيكات الواردة في نظام الأوراق التجارية الذي يقضي أن الشيك أداة وفاء واجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليه وليس أداة ائتمان بمعنى أن الشيك مثل النقود تماماً في أداء الحقوق وإبراء الذمة.

وخلص معالي الدكتور المالك إلى أنه لما للموضوع من أهمية بالغة ولتشعب عناصره فقد استمر النقاش حتى نهاية الجلسة وستناقش مواده في جلسات قادمة بإذن الله.

الانتهاء من دراسة التقرير السنوي لرئاسة الطيران المدني

أنهى مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة عشرة التي عقدها يوم الإثنين ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، برئاسة رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد مناقشاته بشأن ثلاثة تقارير للأداء السنوي لرئاسة الطيران المدني مقدمة من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور صالح بن عبدالله المالك أن المجلس استمع في مستهل الجلسة إلى رد من رئيس اللجنة المهندس عبدالرحمن اليامي على مداخلات الأعضاء واستفساراتهم على تقارير الأداء لرئاسة الطيران المدني.

وأقر المجلس في ختام مناقشته الإسراع في فتح المجال للشركات الوطنية الراغبة في العمل في قطاع النقل الجوي، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء كلية للطيران المدني في المملكة لتدريب الكوادر المتخصصة وتأهيلها.

بعد ذلك استمع المجلس إلى رد رئيس لجنة الشؤون الإسلامية، وحقوق الإنسان الدكتور عبدالعزيز الربيعة على مداخلات أعضاء المجلس بشأن تقرير ديوان المظالم للعامين الماليين الماضيين.

وأشار معالي الأمين العام إلى أن المجلس بعد الاستماع إلى رد اللجنة وافق على توصيات تتضمن مواجهة التوسع السريع في اختصاصات الديوان بتوفير ما يتطلبه من الإمكانات المالية والبشرية، والإسراع في إنشاء المقر الرئيس للديوان في الرياض، وفي بقية المناطق التي لا يوجد للديوان فروع فيها، مع الأخذ في الحسبان أهمية الديوان وفروعه، والتأكيد على الديوان بالتوسع في إنشاء فروع له في مناطق جديدة.

بعد ذلك انتقل المجلس للاستماع إلى رد لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية والشباب الدكتور علي الخضيري على مداخلات الأعضاء بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ.

وقد أقر المجلس في ختام نقاشه - وفقاً للدكتور المالك - تطوير موقع المكتبة على شبكة الإنترنت، وتقديم مزيد من الخدمات والتسهيلات من خلاله، وتشجيع الباحثين ورواد المكتبة لاستخدامه، ودعم الاعتمادات المخصصة لمكافآت المتعاونين ومكافآت العمل الإضافي لاستمرار العمل بها في المدة المسائية.

كما ناقش مجلس الشورى التقرير السنوي للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، حيث استمع إلى تقرير من رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الدكتور شويش بن سعود المطيري بشأن الموضوع، وتضمن النشاطات والإنجازات التي تحققت خلال عام التقرير.

كما تطرق التقرير إلى ما تهدف إليه من الترخيص لأكبر عدد من المنشآت باستعمال علامة الجودة على منتجاتها المطابقة للمواصفات القياسية، وذلك لتحقيق أحد أهداف الهيئة في منح علامة الجودة لمصلحة كل من المنتج والمستهلك والتاجر وحماية الجميع من الغش، وتشجيع الصناعة الوطنية لمواجهة المنافسة من الصناعة الأجنبية.

وأبان معالي الدكتور صالح المالك أن التقرير تضمن أيضاً ما تقوم به الهيئة من عقد مجموعة من برامج التعاون الفني مع بعض الجهات والهيئات الأجنبية وذلك لمساعدتها في تطوير أعمالها.

وتطرق المجلس في مناقشاته إلى اعادة النظر في نظام هيئة المواصفات والمقاييس الذي صدر قبل واحد وثلاثين عاماً، ومدى إمكانية إعادة هيكلة الهيئة، ودورها في ظل إنشاء هيئة الدواء الغذاء والموافقة على النظام الأساسي لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، مع أهمية استقلال الهيئة عن الجهات التنفيذية.

وركز المجلس على ضرورة التأكد من إن إطارات السيارات وكذلك أجهزة المايكروويف مطابقة للمواصفات العالمية مما يقلل من خطورة كل منهما. واختتم أمين عام مجلس الشورى تصريحه مبيناً أن المجلس أرجأ التصويت على تقرير الهيئة، لحين إعداد لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة ردها على مداخلات الأعضاء واستفساراتهم، وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله.